

الحجاج واستراتيجية الإقناع عند طه عبد الرحمن مقاربة أبستمولوجية

د. محمد حمودي

جامعة مستغانم، الجزائر

يعتبر طه عبد الرحمن من الدارسين العرب الذين عالجوا مسألة الحجاج بوصفه أبرز آلية لغوية يستخدمها المرسل للإقناع. وينبني فعل الإقناع بصفة دائمة على افتراضات سابقة بشأن عناصر السياق خصوصاً المرسل إليه، والخطابات السابقة والخطابات المتوقعة⁽¹⁾. والحق أن استراتيجية الإقناع تستخدم لأغراض نفعية، إذ يعمد المرسل إلى الظفر بإقناع المرسل إليه (الجمهور المتلقي) بواسطة الإيظوس كما يسميه هنريث بليث. فقد يكون الإقناع هاهنا خارج النص (أي يمارسه المرشح للانتخابات، والفلاح، والتاجر، والطفل، والمرأة...) أو (في جميع النصوص الأخلاقية مثلاً: الكوميديا، النص الإشهاري). كما قد يكون كامن في إحالة النص على نفسه "الفن للفن"، وهدفه خلق المتعة الجمالية للجمهور⁽²⁾. بمعنى أنه بالإمكان أن (تزدوج أساليب "الإقناع" بأساليب "الإمتاع"، فتكون إذ ذاك أقدر على التأثير في اعتقاد المخاطب، وتوجيه سلوكه لما يَهْبُها هذا الإمتاع من قوة في استحضار الأشياء، ونفوذ في إشهادها للمخاطب، كأنه يراها رأي العين)⁽³⁾.

يرى طه عبد الرحمن أن الأصل في تكوثر الخطاب هو صفته الحجاجية، انطلاقاً من أنه لا خطاب بغير حجاج⁽⁴⁾، فالحجاج شرط في ذلك، لأن من شروط التّداول اللّغوي الإقناع⁽⁵⁾. والإقناع هو (عملية خطابية يتوخى بها الخطيب تسخير المخاطب لفعل أو ترك بتوجيهه إلى اعتقاد قول يعتبره كلّ منهما (أو يعتبره الخطيب) شرطاً كافياً ومقبولاً للفعل أو التّرك)⁽⁶⁾.

ومن القول النافل أن استراتيجية الإقناع هي السلطة التي يستخدمها المرسل في خطابه دون الاستراتيجيات الأخرى، كالاستراتيجيات الإكراهية، ولا تتحقق قولاً أو فعلاً إلاّ عند تسليم المرسل إليه بالخطاب الملقى، ولتحقيق المراد يتوسل المرسل الحجاج بالتعويل على أساليب أو آليات لغوية، أو فعاليات استدلالية خطابية مشيدة على عرض رأي أو الاعتراض عليه، وممرها إقناع الغير بصواب الرأي المعروض

أو ببطلان الرأي المعترض عليه⁽⁷⁾. وعلى هذا كان (الإقناع هو مجال البحث الحجاجي نظرا إلى كونه محدّد المقام والمخاطب والإطار القولي)⁽⁸⁾.

الحجاج عند طه عبد الرحمن، مقارنة مفاهيمية:

يورد طه عبد الرحمن تعاريف مختلفة للحجاج، فتارة يتحدّث عنه باعتباره الآلية الأبرز للإقناع، وتارة بوصفه فعالية تداولية جدلية، وتارة أخرى على أنّه فعالية استدلالية خطابية. ولعلّ من أهمّ التعاريف التي ساقها:

أولاً: الحجاج هو: (كلّ منطوق به موجّه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحقّ له الاعتراض عليها)⁽⁹⁾.

وهذا يشي إلى أنّ طبيعة الخطاب لا تتحدّد فقط في العلاقة التخاطبية، بل إنّ للعلاقة الاستدلالية أيضا دور في ذلك، إذ (لا خطاب بغير حجاج، ولا مخاطب من غير أن تكون له وظيفة "المدّعي" ولا مخاطب من غير أن تكون له وظيفة "المُعترض")⁽¹⁰⁾. فالحجاج يأخذ عند طه عبد الرحمن نفس الأبعاد الدلالية للاستدلال، وبيان ذلك استناده على القراءة المعجمية، إذ يرى أن الحجاج يأخذ معنى "القصد" ومعنى "الاستدلال" معا، وهو بالذات الفعل: "حجّ" الذي يفيد "قصد"، في قولنا "حج البيت الحرام" كما يفيد "غلبه بالحجة"، في قولنا: "حاجه، فحجّه"⁽¹¹⁾. وفي اللسان: أصل الحج القصد للزيارة، والحجة: الدلالة المبيّنة للمحبة، أي: المقصد المستقيم الذي يقتضي صحة أحد النقيضين. قال تعالى: "قل فله الحجة البالغة" الأنعام: 149، وقال: "لئلا يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا" البقرة: 150، فجعل ما يحتج بها الذين ظلموا مستثنى من الحجة وإن لم يكن حجة. ويجوز أنه سمي ما يحتجون به حجة، كقوله تعالى: "والذين يحاجون في الله من بعد ما استجيب له حجتهم داحضة عند ربهم" الشورى: 16، فسّمى الداحضة حجة، وقوله تعالى: "لا حجة بيننا وبينكم" الشورى: 15، أي: لا احتجاج لظهور البيان، والمحاجة: أن يطلب كل واحد أن يرد الآخر عن حجته ومحجته، قال تعالى: "وحاجة قومه قال: أحتاجوني في الله" الأنعام: 80، وقال: "فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك" آل عمران: 61، وقال تعالى: "لم تحاجون في إبراهيم" آل عمران: 65، وقال تعالى: "ها أنتم هؤلاء حاججتم فيما لكم به علم فلم تحاجون فيما ليس لكم به علم" آل عمران: 66⁽¹²⁾.

ثانيا: يرى طه أن الكلام والخطاب والحجاج، أسماء مختلفة لمسمى واحد، هو

"الحقيقة النطقية الإنسانية" مرتكزا في ذلك على قول الجويني في كتابه "الكافية في الجدل، ص 32": (فالكلام والخطاب والتكلم والتخاطب والنطق واحد في حقيقة اللغة، وهو ما به يصير الحيّ متكلمًا)⁽¹³⁾. ولقد لاحظ طه عبد الرحمن أن الحجاج يدلّ على العلاقة المجازية، من حيث إن المجاز هو الأصل في الحجاج، فالذي يحدّد ماهية الحجاج إنما هو العلاقة المجازية، وليس العلاقة الاستدلالية وحدها. وحتى وإن تضمنّ الحجاج علاقة استدلالية، فينبغي إرجاعها إلى العلاقة المجازية. فالباحث إذن، يقرن بين الحجاج وبين المجاز، ومسوغ ذلك، أننا نلفيه في موضع آخر، يجعل حدّ المجاز الحدّ نفسه الذي كان اصطنعه للحجاج قبل ذلك: (إذ حدّ المجاز أنه كلّ منطوق به موجه إلى الغير لإفهامه دعوى مخصوصة يحقّ له الاعتراض عليها بحسب القيمة التي تحملها)⁽¹⁴⁾.

وانطلاقا من هاهنا يستيقن الناظر، أن العلاقة المجازية هي الأصل في الحجاج، وهي الفصيل في ضعف الحجج أو في منحها القوة التي تدعم موقف المرسل لتحقيق الإقناع. والمجاز هنا ليس بمفهوم الانزياح اللغوي فقط، بل بمفهومه التناسبيّ، فالعلاقة التي يقيمها المرسل بين الحجة والدعوى أو النتيجة ليست أصلية أو حقيقية، بل هي علاقة يقيمها المرسل في خطابه على النحو الذي يراه الأنسب أو الأنجع لتحقيق مراده⁽¹⁵⁾. ويؤكد طه عبد الرحمن على أن نموذج العلاقة المجازية ينبني في حدّ ذاته على علاقتين، هما:

أ- العلاقة الاستعارية.

ب- قياس التمثيل.

غير أنّ العلاقة الاستعارية هي أدلّ ضروب المجاز على ماهية الحجاج⁽¹⁶⁾. ثالثا: الحجاج: (فعالية تداولية جدلية، فهو تداولي لأن طابعه الفكري مقامي واجتماعي، إذ يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات الحال من معارف مشتركة ومطالب إخبارية وتوجهات ظرفية، ويهدف إلى الاشتراك جماعيا في إنشاء موجّها بقدر الحاجة، وهو أيضا جدلي لأن هدفه إقناعي قائم بلوغه على التزام صور استدلالية أوسع وأغنى من البنيات البرهانية الضيقة)⁽¹⁷⁾.

رابعا: وأمّا الحدّ الرابع، فهو منوط بالحجاج الفلسفي التّدولي الذي صورته "المناظرة"، وهو: (فعالية استدلالية خطابية مبناها على عرض رأي أو الاعتراض عليه، ومرماها إقناع الغير بصواب الرأي المعروض أو ببطلان الرأي المعترض

عليه استنادا إلى مواضع "البحث عن الحقيقة الفلسفية" (18).

أصناف الحجاج:

يرى طه أن جوهر الخطاب يقوم على العلاقة الاستدلالية، وليست ثمة علاقة استدلالية إلا بتحصيل قصدين اثنين هما: "قصد الادعاء" و"قصد الاعتراض"، غير أن هذين القصدين قد يجيئا على مقتضى التجريد أو التفريق أو الجمع، مما يجعل العلاقة الاستدلالية على أصناف ثلاثة، بعضها فوق بعض، وهي: أ- الحجاج التجريدي. ب- الحجاج التوجيهي. ج- الحجاج التقويمي.

أ - الحجاج التجريدي:

وهو (الإتيان بالدليل على الدعوى على طريقة أهل البرهان، علماً بأن البرهان هو الاستدلال الذي يُعنى بترتيب صور العبارات بعضها على بعض بصرف النظر عن مضامينها واستعمالاتها) (19). أو هو الاستدلال الذي يتعاطى فيه المحتج تقليد البرهان الصناعي (20).

ب - الحجاج التوجيهي:

ويفوق النوع الأول رتبة، وهو (إقامة الدليل على الدعوى بالبناء على فعل التوجيه الذي يختص به المستدل، علماً بأن التوجيه هو هنا فعل إيصال المستدل لحجته إلى غيره؛ فقد ينشغل المستدل بأقواله من حيث إلقاؤه لها ولا ينشغل بنفس المقدار بتلقي المُخاطَب لها ورد فعله عليها، فتجده يولي أقصى عنايته إلى قصوده وأفعاله المصاحبة لأقواله الخاصة، غير أن قصر اهتمامه على هذه القصود والأفعال الذاتية يفضي به إلى تناسي الجانب العلاقي من الاستدلال، هذا الجانب الذي يصله بالمخاطب ويجعل هذا الأخير متمتعاً بحق الاعتراض) (21). أو هو الاستدلال الذي يقتصر فيه المحتج على اعتبار وجهة المدعي وحدها (22).

ج - الحجاج التقويمي:

وهو أعلى النوعين السابقين، ويقصد به (إثبات الدعوى بالاستناد إلى قدرة المستدل على أن يجرد من نفسه ذاتاً ثانية يُنزلها منزلة المعترض على دعواه؛ فها هنا لا يكتفي المستدل بالنظر في فعل إلقاء الحجة إلى المخاطب، واقفاً عند حدود ما يوجب عليه من ضوابط وما يقتضيه من شرائط، بل يتعدى ذلك إلى النظر في فعل التلقي باعتباره هو نفسه أول متلق لما يلقي، فيبني أدلته أيضاً على مقتضى ما يتعين على المُستدل له أن يقوم به، مستبقاً استفساراته واعتراضاته ومستحضراً

مختلف الأجوبة عليها ومستكشفاً إمكانات تقبلها واقتناع المخاطب بها⁽²³⁾. أو هو (الاستدلال الذي يأخذ فيه المحتج بوجهة المعارض، فضلاً عن وجهته الخاصة بوصفه مدعيًا)⁽²⁴⁾.

على أن أنواع الحجج ومراتبها لا تقتصر على هذا القدر، بل تجاوزه إلى تضمّن النوع الواحد رتباً فرعية؛ يمكن إجمالها في مراتب حجاجية ثلاث كبرى، هي⁽²⁵⁾:

1 - الحجة المساوية. 2 - الحجة العليا. 3 - الحجة الدنيا.

أنواع الحجج:

يذهب طه عبد الرحمن إلى أنه غالباً ما يستخدم لفظ "الحجة" مرادفاً لـ "الدليل" عند البعض، بيد أنه غلب على البعض الآخر على الآخر استعماله بمعنى أخص، ويورد وجهين تختص بهما الحجة من دون دليل:

أ - إفادة الرجوع أو القصد.

ب - إفادة الغلبة.

وانطلاقاً من أن الحجة تعني الدليل الذي يقصد العمل به، ولتحصيل الغلبة على الخصم، مع نصرة الحق أو نصرة الشبهة، فإن الدليل يكون أعمّ من الحجة، إذ لا يقصد العمل به فحسب، بل قد يوضع لمجرد النظر فيه، كما لا يؤتى به في موطن الرد على الخصم فقط⁽²⁶⁾.

على أننا نلفي بعض الدارسين العرب يطلقون على لفظ "الحجة" تسميات أخرى مثل "الدليل" و"الاستدلال"، و"البرهان"، إلا أن هذا التسميات هي من باب التجوّز أو التوسّع، إذ بينها فروق.

ثمة حُجج ثلاث يوردها طه عبد الرحمن، ناتجة عن أصناف الحجج، وهي:

1 - الحُجّة المجرّدة، أو الحُجّة التجريدية: وهي بناء استدلال مستقل بنفسه. وليست إلاّ مظهراً فقيراً من مظاهر الاستدلال في الخطاب الطبيعي أو رتبة دنيا من مراتب هذا الاستدلال. على أن الاستناد إليها لا يقع إلاّ عند إرادة تقليد الأمر الصنّاعي، وتتبنى أصلاً على اعتبار الصورة وإلغاء المضمون والمقام⁽²⁷⁾.

2 - الحُجّة المؤجّهة أو الحجة التوجيهية، وهي فعل استدلال يأتى به المتكلم. وإن تعدّت الحجة المجردة بفضل اعتبارها لمقام المدّعي، قصداً وفعلاً، فإنها لا ترقى إلى مستوى الوفاء بموجبات الاستدلال في الخطاب الطبيعي، إذ تتبنى أصلاً على

اعتبار فعل المُخاطَب، وإلغاء رد فعل المُخاطَب⁽²⁸⁾.

3 - الحُجَّة التَّقْوِيميَّة أو الحُجَّة المُقَوِّمة: وهي فعل استدلالي يأتي به المتكلم بغرض إفادة المستمع مع نهوض المستمع بتقويم هذا الفعل. وتقوم بما ينطوي عليه الاستدلال في الخطاب الطبيعي من أسباب الثراء والاتساع؛ إذ تتبني أصلا على اعتبار فعل الإلقاء وفعل التلقي معا⁽²⁹⁾.

النماذج التواصلية للحجة:

يحدّد طه عبد الرحمن النماذج التواصلية بناء على أن كلّ حجاج تواصل، فيقف على ثلاثة نماذج تواصلية للحجة، هي⁽³⁰⁾:

1 - النموذج الوصلي للحجة: تكون فيه الوظيفة التواصلية للحجة وظيفة وصل، إذ يعامل الحجة معاملة البناء الاستدلالي المستقل الذي تكون عناصره موصولة وصلا تاما.

2 - النموذج الإيصالي للحجة: تكون في الوظيفة التواصلية للحجة وظيفة إيصال، لأنه يجعل من الحجة فعلا استدلاليا يتوجه به المتكلم إلى المستمع.

3 - النموذج الاتصالي للحجة: تكون فيه الوظيفة التواصلية للحجة وظيفة اتصال، إذ ينظر في الحجة بوصفها فعلا مشتركا بين المتكلم والمستمع، جامعا بين توجيه الأول وتقويم الثاني.

ولعلّ المتلقي يلاحظ من خلال هذه النماذج التواصلية الثلاثة للحجة أن طه عبد الرحمن يُفرّق بين "الوصل" وهو نقل الخبر، ويفيد المصطلح معنى الجمع بين طرفين بواسطة أمر مخصوص، والوصل لا يكون إلّا بـ"واصل" والواصل هو بالذات الخبر. و"الإيصال" وهو نقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم. وبين "الاتصال" وهو نقل الخبر مع اعتبار مصدر الخبر الذي هو المتكلم واعتبار مقصده الذي هو المستمع معا.

مراتب الحجاج:

تعتبر مسألة "المراتب" أو "المدارج" ظاهرة لغوية طبيعية استأثرت بها الدارسون اختلاف تخصصاتهم مع انبعاث الكشوفات الألسنية ومباحث فلسفة اللغة؛ حيث اشتغل به الألسني والمنطقي والرياضياتي والمتكلسف والصوفي، ومن أشهرهم: الألسني والإناسي الأمريكي إدوارد سابير (Edward sapir)، ومواطنه الفيلسوف تشارلز كاتون (Charles E. Caton)، ومواطنه اللساني الأمريكي لورانس هورن

(Lawrence Horon). والألسونيون الفرنسيون أوزفالد ديكر (Oswald Ducrot) وجان كلود أنسكومبر (Jean Claude Anscombr) وجيل فوكونيي (Gilles Fauconnier)⁽³¹⁾.

ولقد قسّم هؤلاء الباحثين المراتب الحجاجية إلى ثلاث:

أ - المراتب المتضادة: فقد تكون الألفاظ دالة على معان يمكن ترتيبها بين طرفين متباينين؛ ومثال ذلك: جملة الألفاظ المرتبة الآتية: (الرمضاء، الحرّ، الدفء، الفتور، البرد، القرس) فهذه الجملة تتضمن اللفظين: "الرمضاء" و"القرس" الذين هما بمنزلة طرفين أعلى وأسفل متباينين بينهما مراتب أربع.

ب - المراتب الموجهة توجيهها كمياً: ونلفي هذا الضرب من المراتب في الألفاظ الدالة على معان تقبل التدرج في اتجاه واحد، إما على مقتضى التزايد أو على مقتضى التناقص؛ ومثال ذلك: أسماء معايير الوزن الآتية: (درهم، مثقال، أوقية، رطل) المرتبة على سبيل الزيادة في الوزن أو (رطل، أوقية، مثقال، درهم) المرتبة على سبيل النقص منه.

ج - المراتب الموجهة توجيهها قصدياً: قد تدخل المراتب، لا على الألفاظ وحدها، بل كذلك على الجمل، فيكون قصد المتكلم عاملاً في تحديد اتجاه المراتب التي تنزلها هذه الجمل؛ مثال ذلك، أن يقصد المتكلم التوقف عن العمل متى شَعُرَ بالملل وبالأولى متى غلب عليه النوم؛ فالقولان: "شَعُرَ المتكلم بالملل" و"غَلَبَ على المتكلم النوم"، هما بمثابة مرتبتين متفاوتتين بينهما بموجب القصد الذي للمتكلم في التوقف عن العمل⁽³²⁾.

السلم الحجاجي:

هو عبارة عن مجموعة غير فارغة من القوال مزودة بعلاقة ترتيبية وموقّية بالشرطيين التاليين:

أ - كل قول يقع في مرتبة ما من السّلم يلزم عنه ما يقع تحته، بحيث تلزم عن القول الموجود في الطرف الأعلى جميع الأقوال التي دونه.

ب - كل قول كان في السّلم دليلاً على مدلول معين، كان ما يعلوه مرتبة دليلاً أقوى عليه.

قوانين السّلم الحجاجي:

1 - قانون الخفض: مقتضى هذا القانون أنه إذا صدق القول في مراتب معينة من

السلم، فإن نقيضه يصدق في المراتب التي تقع تحتها.

2 - قانون تبديل السلم: مقتضى هذا القانون الثاني أنه إذا كان القول دليلاً على مدلول معين؛ فإن نقيض هذا القول دليل على نقيض مدلوله.

3 - قانون القلب: مقتضى هذا القانون الثالث أنه إذا كان أحد القولين أقوى من الآخر في التدليل على مدلول معين، فإنه نقيض الثاني أقوى من نقيض الأول في التدليل على نقيض المدلول⁽³³⁾.

الاستعارة ومنطق الحجاج:

يرى طه عبد الرحمن أن أول من استخدم آليات الحجاج لوصف الاستعارة هو إمام البلاغيين العرب عبد القاهر الجرجاني، حيث أدخل مفهوم "الادعاء" بمقتضياته التداولية الثلاثة: "التقرير" "التحقيق" و"التدليل"، كما أشار في ثنايا أبحاثه إلى مفهوم "التعارض"، دون أن يتعرض إليه بشكل صراح، وهذا من خلال كتابيه: "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"، ويبدو أن نظرية الجرجاني الحجاجية في الاستعارة أوضح في الدلائل منها في الأسرار⁽³⁴⁾.

أ - مفهوم الادعاء: حسب طه أن إدراك عبد القاهر للالتباس الاستعاري يقوم في قوله بـ"الادعاء".

مبادئ الادعاء ومقتضياته:

- 1 - مبدأ ترجيح المطابقة: مقتضاه أن الاستعارة ليست في المشابهة بقدر ما هي في المطابقة.
- 2 - مبدأ ترجيح المعنى: مقتضاه أن الاستعارة ليست في اللفظ بقدر ما هي في المعنى.
- 3 - مبدأ ترجيح النظم: مقتضاه أن الاستعارة ليس في الكلمة بقدر ما هي في التركيب⁽³⁵⁾.

ب - مفهوم التعارض: يؤكد طه عبد الرحمن على أسبقية عبد القاهر إلى اكتشاف الخاصية التعارضية للاستعارة. ومن معالم هذا سبق، إirاده للاستعارة بين "التحقيق" و"التخييل". على أن الجرجاني وضع أصول نظريته، منطلقاً من جانبين اثنين:

- 1 - أساليب في الحجاجي متعارف عليها: كالدرد على أقاويل لمعارض وعلى شبه تأويله، وكالتوجه إلى المخاطب وافتراض علمه واقتناعه بما يلقي إليه وبناء الأحكام

والقواعد على هذا الافتراض.

2 - الجهاز الحجاجي للمناظرة: وهو جهاز مفهومي متأصل في المجال التداولي العربي الإسلامي؛ فقد عمد الجرجاني إلى اقتباس عناصر مختلفة منه في تكوين تصويره للاستعارة، ونذكر منها على سبيل المثال: "الادعاء" و"الدعوى" و"الإثبات" و"التقرير" و"الاعتراض" و"المعارضة" و"الدليل" و"الشاهد" و"الاستدلال" و"القياس". ولقد جعل مفهوم "الادعاء" أدواته الإجرائية الأساسية في وصف آليات الاستعارة. ونقله إلى هذا المجال البلاغي بكل أوصافه المشهورة التي تعود إلى ثلاثة أصلية هي: التقرير أو الخبر والتحقيق والتدليل⁽³⁶⁾.

الهوامش:

- 1 - ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط. 1، بيروت 2004، ص 444.
- 2 - ينظر، هنريش بليث: البلاغة والأسلوبية، نحو نموذج سيميائي لتحليل النص، ترجمة محمد العمري، أفريقيا الشرق، المغرب، ص 26.
- 3 - طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المركز الثقافي العربي، ط. 2، بيروت - الدار البيضاء، 2000، ص 38.
- 4 - ينظر، طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، المركز الثقافي العربي، ط. 1، بيروت - الدار البيضاء، 1998، ص 213.
- 5 - عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية، ص 446.
- 6 - المرجع نفسه، ص 451، نقلا عن النقاري حم: حول التقنين الأرسطي لطرق الإقناع ومسالكه، مفهوم "الموضع"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية بفاس، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، ع 9، 1987، ص 87 - 115.
- 7 - طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 66.
- 8 - محمد سالم ولد محمد الأمين: مفهوم الحجاج عند بيرلمان وتطوره في البلاغة المعاصرة، عالم الفكر، الكويت، مج 28، ع 3، يناير - مارس، 2000، ص 67.
- 9 - طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 226.
- 10 - نفسه.
- 11 - المرجع نفسه، ص 226.
- 12 - ابن منظور: لسان العرب، مادة (حج).
- 13 - طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 235.
- 14 - المرجع نفسه، ص 231.
- 15 - ينظر، عبد الهادي بن ظافر الشهري: استراتيجيات الخطاب، مقارنة لغوية تداولية،

- ص 460 - 461.
- 16 - المرجع نفسه، ص 232 - 233.
- 17 - طه عبد الرحمن: في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 65.
- 18 - المرجع نفسه، ص 66.
- 19 - طه عبد الرحمن: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 226.
- 20 - المرجع نفسه، ص 228.
- 21 - المرجع نفسه، ص 227.
- 22 - المرجع نفسه، ص 228.
- 23 - نفسه.
- 24 - المرجع نفسه، ص 229.
- 25 - نفسه.
- 26 - المرجع نفسه، ص 137.
- 27 - المرجع نفسه، ص 226.
- 28 - المرجع نفسه، ص 228.
- 29 - المرجع نفسه، ص 228 - 254.
- 30 - المرجع نفسه، ص 255 - 256.
- 31 - المرجع نفسه، ص 273 - 274.
- 32 - المرجع نفسه، ص 274 - 275.
- 33 - المرجع نفسه، ص 277 - 278.
- 34 - المرجع نفسه، ص 313.
- 35 - المرجع نفسه، ص 304 - 305.
- 36 - المرجع نفسه، ص 308 - 309.